

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التتغيل و الضمان الاجتماعي



ملخص حصيلة تنفيذ مخطط عمل الحكومة في قطاع العمل و التتغيل و الضمان الاجتماعي

سنة 2020

النسخة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التتغيل و الضمان الاجتماعي



مجال العمل

ملخص حصيلة تنفيذ مخطط عمل الحكومة في
قطاع العمل و التتغيل و الضمان الاجتماعي

سنة 2020

1. في إطار مراجعة الحد الأدنى للأجر المضمون:

1. تم تقييم أثر رفع الاجر الوطني الادنى المضمون إلى 20.000 دج على ميزانية الدولة بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية و المديرية العامة للوظيفة العمومية.

2. الحوار الاجتماعي:

تفعيل فضاءات الحوار الاجتماعي:

عمل القطاع على تفعيل مجلس الوظيفة العمومية المتساوي الأعضاء و اللجنة الوطنية للتحكيم، و أثمر ذلك بنشر قرار تعيين وتشكيل المجلس في الجريدة الرسمية رقم 68 بتاريخ 14 أكتوبر 2020، و الأمر الصادر عن الرئيس الأول للمحكمة العليا المتضمن تعيين وتشكيل اللجنة الوطنية للتحكيم بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

تعزير الحريات النقابية:

1. إعداد مشروع قانون تمهيدي يعدل و يتمم بعض أحكام القانون رقم 90-14 المؤرخ 2 جوان 1990،

المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي،

2. تسجيل 13 منظمة نقابية جديدة للعمال و أرباب العمل خلال سنة 2020، ليصل عدد المنظمات النقابية المسجلة إلى 140, 92 للعمال الاجراء و 48 لأرباب العمل.

تعزير التشاور و الحوار الاجتماعي:

1. قام القطاع بتنظيم لقاءين:
 - الأول: تحت شعار "حوار اجتماعي شامل من أجل جزائر جديدة"، في 20 فيفري 2020، و قد عرف مشاركة 71 منظمة نقابية، من بينها 54 للعمال، بحضور مؤسسات دولية وإقليمية والعديد من القطاعات الوزارية. وقد أتاح هذا الاجتماع توسيع مساحات الحوار والتشاور الاجتماعي.
 - الثاني: في 20 أفريل 2020، في إطار المشاورات الوطنية مع الشركاء الاجتماعيين من أجل دراسة سُبل ووسائل الحد من آثار انتشار فيروس كورونا المستجد ومكافحته و الحفاظ على مناصب الشغل ونشاط الشركات المتضررة. وقد عرف هذا الاجتماع مشاركة مُمثلين عن عشر (10) منظمات لأرباب العمل الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
2. استقبال العديد من ممثلي المنظمات النقابية لأرباب العمل و العمال و الجمعيات لرصد انشغالاتهم واقتراحاتهم بخصوص الأزمة الصحية في مجال علاقات العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.

3. في إطار مكافحة فيروس كوفيد 19:

بغرض تقييم آثار الجائحة على آلة الانتاج و عالم الشغل، ساهمت المفتشية العامة للعمل خلال الأزمة الصحية، في رصد آثار الجائحة على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى المؤسسات.

حيث قامت مصالح مفتشية العمل بـ:

1. تحقيق ميداني حول أثر الجائحة على عالم الشغل، مس 4064 مؤسسة تشغل أزيد من 500.000 عامل،
2. استقبال عدد معتبر من العمال والمستخدمين طالبي شروعات و توجيهات خاصة بالتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة الجائحة، لاسيما فيما يخص الحفاظ على مناصب الشغل.

3. تكثيف مراقبة تطبيق تدابير الوقاية و احترام البروتوكول الصحي المفروض في أماكن العمل، و الالتزام بإدراج أحكام خاصة في الانظمة الداخلية للمؤسسات تتعلق بإدارة أزمات الوبئة في أماكن العمل.
4. دعم الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات لتسيير مرحلة انخفاض النشاط و الحفاظ على مناصب الشغل.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التتفيل و الضمان الاجتماعي



مجال التتفيل

ملخص حصيلة تنفيذ مخطط عمل الحكومة في
قطاع العمل و التتفيل و الضمان الاجتماعي

سنة 2020

1. إعادة تنظيم آليات المساعدة على الإدماج المهني و التشغيل:

في هذا الإطار، قام القطاع بإعداد:

1. مشروع نص تنظيمي يتضمن إعادة تنظيم آليات المساعدة على الإدماج المهني تركز على مقارنة اقتصادية محضة بالتنسيق مع قطاعي التكوين المهني و التعليم العالي ويتم تجربتها حاليا على مستوى ولايات نموذجية؛
2. مشروع مرسوم تنفيذي خاص بكيفيات تفعيل هذا الجهاز.

2. **تجسيد عملية إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** إلى غاية 31 ديسمبر 2020 نظرا لتسجيل بطء في تجسيد عملية الإدماج، قام القطاع بإعداد مشروع تعليمية تهدف لإزالة العراقيل التي واجهتها عملية الإدماج، و تمت المصادقة عليها خلال مجلس الحكومة المنعقد يوم 23 ديسمبر 2020.

3. دعم إنشاء المشاريع و تحسين أداء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: قام القطاع بـ:

1. وضع خطة جديدة للمتابعة الشخصية للملفات المودعة لدى الصندوق؛
2. إحصاء المؤسسات المتعثرة و إطلاق حملة تحسيسية لمرافقتها؛
3. إعداد نص تنظيمي يوحد شروط الاستفادة و مستويات الدعم لكل الأجهزة العمومية لإحداث الأنشطة؛
4. تنظيم دورات تدريبية لتحسين معارف إطارات الصندوق المكلفة بمرافقة أصحاب المشاريع؛
5. تطوير خدمة إلكترونية للتسجيل و تبادل الوثائق و مرافقة أصحاب المشاريع عن بعد؛
6. وضع رواق أخضر خاص بأصحاب المشاريع المبتكرة، المؤسسات الناشئة و الإقتصاد الأخضر؛
7. إطلاق حملة تحسيسية عبر وسائل إعلامية لإبراز المشاريع الناجحة و تشجيع المرأة على المقاولاتية.

4. استحداث إجازة إنشاء المؤسسات: قام القطاع بإعداد:

1. مشروع تمهيدي لقانون يعدل القانون 90-11 للتأسيس لحق إجازة إنشاء المؤسسات، تم إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة،
2. مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات ذلك.

5. عصنة و تعزيز الخدمة العمومية في مجال التشغيل من أجل إدارة فعالة لسوق العمل:

- أ. **تقوية و إعادة تنظيم مساهمة الهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب** لتحسين التكامل و التناسق بين نمطي الوساطة للوكالة الوطنية للتشغيل و الهيئات الخاصة للتنصيب. و بهذا الخصوص، قام القطاع بإعداد مشروعين منشورين وزاريين يتضمنان:
1. كيفيات تطبيق التدابير التنظيمية المحددة لشروط منح و سحب الاعتماد؛
 2. تسعيرة الخدمات المقدمة لعرضي العمل من قبل الهيئات الخاصة للتنصيب.

ب. وضع مدونة جزائية للمهن و الحرف:

قام القطاع بإعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للمهن و الحرف.

ت. رقمنة إجراءات الوساطة و عصرنة أدوات اتخاذ القرار:

قامت الوكالة الوطنية للتشغيل بتطوير داخليا خدمات الإشعار عن طريق الرسائل القصيرة و البريد الالكتروني والمساعدة في تسجيل طالبي العمل عن بعد، إلى جانب إعداد نظام معلوماتي لدعم اتخاذ القرار.

ث. رقمنة تسيير خدمة توظيف اليد العاملة الأجنبية:

تم وضع حيز الخدمة نظام معلوماتي جديد لتسيير اليد العاملة الأجنبية على مستوى القطاع.

ج. تعزيز إدماج الاشخاص ذوي الاعاقة:

في إطار أشغال اللجنة القطاعية التي يترأسها قطاع العمل تم:

1. اعتماد نموذج جديد ضمن مخطط تسيير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية بعنوان سنة 2020, يسمح بتحديد الموظفين ذوي الاعاقة وتحسين التكفل بهم,
2. إعداد دليل للتشغيل بلغة البرايل من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل,
3. وضع شبايك خاصة بفئة المعوقين,
4. إدراج هذه الفئة ضمن النظام المعلوماتي للوكالة بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التتغيل و الضمان الاجتماعي



مجال الضمان الاجتماعي

ملخص حصيلة تنفيذ مخطط عمل الحكومة في
قطاع العمل و التتغيل و الضمان الاجتماعي

سنة 2020

1. توسيع قاعدة الاشتراكات بما في ذلك الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي: قام القطاع بـ:

1. إبرام اتفاقية مع قطاع الصيد البحري، لتضاف إلى تلك التي أبرمت سابقا مع قطاعات السياحة (للعاملين لحسابهم الخاص) و التجارة و التضامن الوطني، بغرض تطوير المساعدة الإدارية وتسهيل تحديد الاشخاص الخاضعين للإشتراكات و انتسابهم آليا من المصدر؛
2. تكثيف عمليات التحسيس و التوعية حول أهمية الاشتراك في الضمان الاجتماعي.

2. إنشاء فرع التقاعد التكميلي على مستوى هيئات الضمان الاجتماعي:

الانطلاق في دراسة حول تحديد المعايير اللازمة لوضع نظام تقاعد تكميلي و ضمان ديمومته.

3. تعزيز مهام التحصيل و المراقبة بالنسبة للمؤمن لهم إجتماعيا: الانتهاء من إعداد:

1. مشروع قانون تمهيدي يعدل و يتمم القانون رقم 83-14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، والقانون رقم 08-08 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي و نصوصه التطبيقية؛
2. مشروع المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-289، المؤرخ في 14 نوفمبر 2015، المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص؛
3. مشروع يتضمن تعديل المرسوم التنفيذي 92-07 المؤرخ في 7 جويلية 1992 المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الإجتماعي والتنظيم الإداري و المالي للضمان الاجتماعي.

4. تطوير التقييم الطبي و الاقتصادي في مجال التأمين الصحي:

الانطلاق في إعداد دراسة لتحليل المعطيات الاقتصادية و الطبية المتعلقة بالتأمين الصحي.

5. وضع حد للتجاوزات و الاحتيال في مجال خدمات الضمان الاجتماعي:

1. تطوير أدوات و معايير جديدة لتعزيز المراقبة الطبية، على غرار مراجعة الاجراءات، تطوير أدوات دعم القرار، و المراجع الطبية المفروضة على العيادات المتعاقدة.
2. وضع برنامج لعملية تحسيسية حول إساءة استخدام خدمات الضمان الاجتماعي بالتعاون مع القطاعات المعنية.

6. مراجعة سياسة تعويض الأدوية: تم إعداد:

1. مشروع مرسومين تنفيذيين تطبيقا لأحكام المادتين 97 و 98 من قانون المالية لسنة 2018، يتعلقان بإجراءات تسقيف أحجام و سعر التعويض و عقود النجاعة؛
2. مشروع قرار وزاري مشترك يتعلق بإنشاء وتحديد مهام وتنظيم وعمل اللجنة التقنية الاستشارية لتعويض الادوية؛
3. ملف حول تطهير قائمة الأدوية القابلة للتعويض قصد دراسته مع قطاع الصحة؛

7. إلتزام الحكومة بتسريع الحد من وفيات الأمومة:

إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-60، الذي يحدد الاتفاقية النموذجية المبرمة بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الاستشفائية الخاصة للتكفل بولادة النساء المؤمنات لهم إجتماعيا و ذوي الحقوق في إطار نظام الدفع من قبل الغير و ضمان التسيير الالكتروني للعلاقة التعاقدية.

8. الرقمنة و تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد:

1. قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء (CNAS) بتطوير الخدمات الالكترونية التالية :
 - ✓ الانتساب و ترقيم أرباب العمل (الخدمة قيد الإستغلال)؛
 - ✓ استخراج و توثيق شهادات الإنتساب (الخدمة قيد الإستغلال عبر فضاء الهناء)،
 - ✓ طلب بطاقة الشفاء (الخدمة قيد الإستغلال عبر فضاء الهناء)،
 - ✓ التصريح بالعطلة المرضية (الخدمة قيد الإستغلال عبر فضاء الهناء)،
 - ✓ التصريح عن رأس مال الوفاة (لم يتم استغلال الخدمة بعد)،
 - ✓ التبليغ عن طريق الرسائل النصية SMS للإستدعاءات الطبية، تعويضات الأداءات الطبية، التعويضات اليومية، أخذ مواعيد على مستوى المراكز الجهوية للتصوير الطبي و سحب بطاقة الشفاء (الخدمة قيد الإستغلال).
2. قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS) بما يلي:
 - ✓ تطوير خدمة إلكترونية للإنتساب لفائدة غير الاجراء (الخدمة قيد الإستغلال)؛
 - ✓ وضع نظام معلوماتي للتسيير إلكتروني للملفات المتعلقة بجراحة القلب مع العيادات الخاصة المتعاقد (الخدمة قيد الاستغلال)؛
3. طور الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والاشغال العمومية والرّي (CACOBATPH):
 - ✓ خدمة إلكترونية تسمح للعمال بمتابعة حساباتهم الفردية (لم يتم وضعها قيد الاستغلال)؛
 - ✓ خدمة الإقتطاع الآلي للاشتراكات لفائدة المستخدمين المنخرطين في هذه الخدمة و يبقى الإنتهاء من تطوير مقابل هذا النظام على مستوى البنك الذي تم الاتفاق معه لإنجاز هذه العملية؛
4. طور الصندوق الوطني للتقاعد (CNR):
 - ✓ نظام التعرف على ملامح وجه المتقاعدين عن طريق الهاتف، مما يعفيهم من تقديم شهادة الحياة (لم يتم وضعه قيد الاستغلال)؛
 - ✓ نظام أداءات التقاعد عن بعد و سيتم الانتهاء من هذه العملية في غضون سنة 2021؛
5. قام الديوان الوطني لأعضاء المعوقين الاصطناعية ولواحقها (ONAAPH) بتطوير خدمة إلكترونية تسمح بأخذ المواعيد (لم يتم وضعها قيد الاستغلال)؛
6. قام القطاع بإعداد تقرير حول تبسيط الاجراءات الادارية يرمي إلى رقمنة الخدمات؛
7. تحضير ميثاق للواجهة الالكترونية للقطاع؛
8. تطوير و تكييف مجموعة أدوات للعمل و الاشراف على مستوى الوزارة:
 - ✓ أرضية نظام تسيير المحتوى TMS، تشمل التسيير الالكتروني للمراسلات الادارية، الاصغاء الاجتماعي و متابعة تنفيذ مخطط نشاط القطاع و متابعة أهم المؤشرات المتعلقة بالاصغاء الاجتماعي على المستوى الوطني (التطبيق قيد الإستغلال)؛
 - ✓ تطبيق لمتابعة المخطط الاتصالي للقطاع (قيد الإستغلال)؛

- ✓ أرضية رقمية آراؤكم الخاصة بسير الآراء و جمع الاقتراحات (قيد الإستغلال)؛
- ✓ تطبيق يسمح بتسيير و متابعة النشاطات الاعلامية للهيئات تحت الوصاية, و بتحديد توجهات الاجهزة الاعلامية (قيد الإستغلال).

9. مناطق الظل:

وضع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء (CNAS) و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS) خدمة الشباك المتنقل للتكفل بإنشغالات المواطنين على مستوى مناطق الظل.

10. المساهمة في مكافحة فيروس كوفيد 19:

1. التكفل لحساب الدولة بتعويض جزء من المصاريف المتعلقة بالتكاليف الخاصة بالكشف عن فيروس كوفيد 19.
2. وضع 1000 طبيب, و 31 مركز للعلاج و الكشف و أربعة مراكز التصوير الطبي في خدمة قطاع الصحة.
3. إعداد سيناريوهات لتحديد الأثر على التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي خاصة و كل الهيئات تحت الوصاية عامة, ما سمح بوضع تسهيلات شبه ضريبية مدروسة.
4. اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتقليل تنقلات المرتفقين نحو الهيئات التابعة للقطاع, على غرار إلغاء زيادات و غرامات التأخير المتعلقة بدفع الاشتراكات و تمديد مدة صلاحية بطاقات الشفاء دون تحيينها و إلغاء المراقبة الطبية الحضورية, إلى غيرها من التدابير.
5. تنظيم حملة لتحسيس و شرح الخدمات الالكترونية المقترحة من طرف القطاع, و تطوير خدمات إلكترونية جديدة, على غرار إحصاء المؤسسات المتضررة بسبب الجائحة, و اقتراح جدولة دفع الاشتراكات عن بعد.